ATED
جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية
Association Talassemtane Pour l'Environnement et le Développement

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الرباط
المغرب

الديمقراطية التشاركية وإرساء الحكامة البيئية

الحق في الحصول على المعلومة

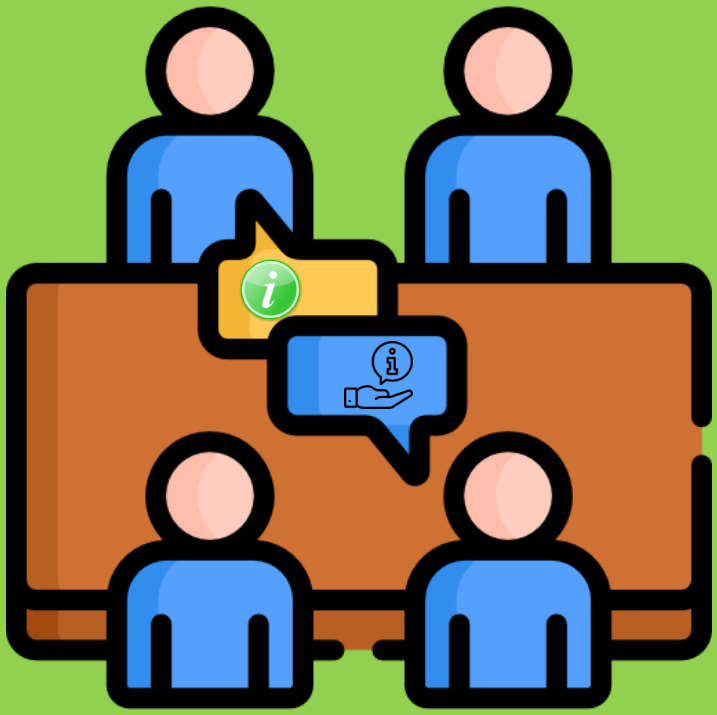

نونبر 2024

الديمقراطية التشاركية وإرساء الحكامة البيئية

الحق في الحصول على المعلومة

تم إنجاز هذا الكتيب في إطار مشروع "الارتقاء بالحكامة البيئية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية بجماعة باب تازة بإقليم شفشاون"
نونبر 2024

فهرس

كلمة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية ..... ص 3

كلمة منظمة هنريش بول باللغة الفرنسية ..... ص 5

كلمة منظمة هنريش بول باللغة العربية..... ص 7

1-تقديم عام ص9

2-الحكامة البيئية ص13

3-الحق في الحصول على المعلومة ص15

1.3- أهمية الحق في المعلومة البيئية ص15

2.3- أهداف الحق في المعلومة البيئية ص16

4-الحق في الحصول على المعلومة على الصعيد الدولي ص17

5-الحق في الحصول على المعلومة على الصعيد الوطني ص17

6-الحق في الحصول على المعلومة البيئية ص18

1.6- على المستوى الدولي..... ص18

2.6- على المستوى الوطني..... ص19

3.6- آليات الحصول على المعلومة ص18

4.6- النشر الاستباقي للمعلومة البيئية ص22

5.6- أهمية الحق في المعلومة البيئية في تعزيز مشاركة الجمعيات في حماية البيئة ..ص28

6.6- تجربة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية في الحصول على المعلومة ص29

7-الارتقاء بالحكامة البيئية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية بباب تازة..... ص33

1.7- مكونات المشروع ونتائجه ص34

بيبليوغرافيا ص45

كلمة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية

تمثل الحكامة البيئية بإقليم شفشاون تحديا كبيرا للحفاظ على نظمه البيئية، مع الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة. تقع هذه المنطقة الجبلية في شمال المغرب في قلب منطقة الريف، وهي تتمتع بتنوع بيولوجي غني، مع وحيش وغطاء نباتي متنوع بشكل خاص، فضلا عن مناظر طبيعية استثنائية تجدب العديد من الزوار. ومع ذلك فإن الضغط الديمغرافي، الأنشطة الزراعية، السياحة، التوسع الحضري المتزايد وتأثيرات تغير المناخ تهدد هذه الموارد الطبيعية.

وفي هذا السياق، تعد التدابير البيئية الفعالة أمرا ضروريا لتحقيق التوازن بين ضرورات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وضرورات الحفاظ على هذه الموارد الطبيعية. ويعد التدبير المستدام للموارد الطبيعية ورفع مستوى الوعي بين السكان المحليين وإشراكهم في السياسات العامة المناسبة أساسيا لضمان مستقبل مستدام لإقليم شفشاون وسكانه.

يشير التدبير البيئي إلى جميع العمليات والهياكل والجهات الفاعلة المشاركة في إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة، وهي لا تشمل الحكومات والمؤسسات العامة فحسب، بل وأيضا الشركات، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية بل وحتى المواطنين، الذين يلعب كل واحد منهم دورا مهما في تصور وتنزيل القرارات البيئية.

ونحن في جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية حاولنا من خلال هذا المشروع العمل مع كل هؤلاء الفاعلين وإشراكهم في اتخاذ القرارات وتنزيل المخططات وتكوين الهيئات الاستشارية داخل الجماعات الترابية وتقوية قدراتها حتى تتمكن من تنزيل برامج ومخططات تحترم البيئة وتطمح إلى تنمية مستدامة.

عبد الإله تازي

رئيس جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية

Mot de la fondation *Heinrich Böll*

Notre figure emblématique, Heinrich Böll, n'était pas seulement un écrivain d'exception, c'était également une voix importante et une figure majeure dans les débats de société de l'Allemagne d'après-guerre. Il a joué un rôle essentiel en tant qu'intellectuel public engagé dans des domaines cruciaux tels que la démocratie, l'État de droit, la paix et la protection de l'environnement. Dans l'une de ses citations, il explique que « … la politique n'est ni une science ni un art, elle n'est pas même un métier, c'est un pragmatisme qui se réoriente de jour en jour, et qui doit s'efforcer de faire coïncider le pouvoir et ses possibilités » (*Stichworte, 1965, Heinrich Böll: Werke. Kölner Ausgabe. vol. 14, p. 305*).

Notre cher partenaire, l'Association Talassemtane pour l'Environnement et le Développement (ATED), incarne ce pragmatisme politique de manière particulièrement intelligente, créative et ciblé et ce, en intervenant sur l'une des thématiques les plus urgentes de notre époque abordant des sujets essentiels pour notre travail : la sensibilisation aux problématiques environnementales , la défense du droit des citoyens à vivre dans un environnement sain et la mobilisation citoyenne pour la sauvegarde de notre planète.

Chefchaouen et sa province font face à des défis environnementaux majeurs comme la gestion des déchets, la dégradation des écosystèmes, le dépérissement des forêts etc. et une gouvernance environnementale efficace est essentielle pour y remédier. Pour reprendre les propos de Heinrich Böll, une politique environnementale pragmatique doit initier, encourager et animer un dialogue entre les acteurs développant des idées pour des possibilités de changement positif – qu'il s'agissent des citoyennes et citoyens, des chercheuses et chercheurs, de la société civile ou des responsables politiques.

Le présent guide et une étape clé dans cette démarche, en servant de référence pour les acteurs locaux, qu'ils appartiennent à la société civile ou aux autorités publiques. Il leur sera notamment utile en les aidant à comprendre et à appliquer les principes de la démocratie participative tels que le droit d'accès à l'information et son importance dans la gestion des questions environnementales à Chefchaouen et partout ailleurs au Maroc.

Une évaluation réaliste des possibilités nécessite une base d'information solide. C'est pourquoi la loi no° 31.13 a constitué une étape cruciale pour permettre aux citoyennes et citoyens, à la société civile et aux scientifiques de participer de manière plus effective et efficace aux processus décisionnels. Avec ce guide sur les mécanismes permettant d'exercer le droit d'accès à l'information pour la protection de l'environnement, l'ATED a accompli un travail précieux pour les droits environnementaux au Maroc, bien au-delà de Chefchaouen. La Fondation Heinrich Böll est aujourd'hui fière de soutenir ce projet novateur. Pour nous, l'écologie et la démocratie sont indissociables, c'est pourquoi nous soutenons donc des individus et des initiatives qui œuvrent en faveur de l'écologie, des droits humains et de la démocratie, des valeurs que le projet de l'ATED réunit avec succès.

Nous sommes convaincus que ce guide renforcera le pragmatisme de la politique environnementale, en renforçant les capacités de collaboration participative, les mécanismes de transparence et le sens de redevabilité. Je vous souhaite une lecture enrichissante et productive, car nous n'avons qu'une seule planète et un seul environnement - protégeons-les ensemble.

Dr. Anja Hoffmann

Directrice de la Fondation Heinrich Böll, Maroc

كلمة منظمة هاينريش بول

شخصيتنا البارزة، هاينريش بول، لم يكن فقط كاتبًا استثنائيًا، بل كان أيضًا صوتًا مهمًا وشخصية بارزة في النقاشات المجتمعية بألمانيا ما بعد الحرب. لقد لعب دورًا أساسيًا كمثقف عام ملتزم في مجالات حيوية مثل الديمقراطية، ودولة القانون، والسلام، وحماية البيئة. في إحدى اقتباساته، يوضح أن "... السياسة ليست علمًا ولا فنًا، بل هي ليست حتى مهنة، إنها براغماتية تعيد توجيه نفسها يومًا بعد يوم، ويجب أن تسعى إلى جعل القوة وإمكانياتها تتطابق" (الكلمات المفتاحية، 1965، هاينريش بول: الأعمال. الطبعة الكولونية، المجلد 14، الصفحة 305).

شريكنا العزيز، جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية (ATED)، يجسد هذا البراغماتية السياسية بطريقة ذكية، مبدعة وهادفة، وذلك من خلال التدخل في واحدة من أكثر القضايا إلحاحًا في عصرنا، وهي التوعية بالمشكلات البيئية، والدفاع عن حق المواطنين في العيش في بيئة صحية، وحشد المواطنين لحماية كوكبنا.

تواجه شفشاون وإقليمها تحديات بيئية كبيرة مثل إدارة النفايات، تدهور النظم الإيكولوجية، وانحسار الغابات. لذا، فإن الحكامة البيئية الفعالة أمر أساسي لمعالجة هذه القضايا. ولإعادة صياغة كلمات هاينريش بول، يجب أن تبدأ السياسة البيئية البراغماتية وتشجع وتدعم الحوار بين مختلف الفاعلين لتطوير أفكار تحقق إمكانيات التغيير الإيجابي، سواء كانوا مواطنين ومواطنات، باحثين وباحثات، المجتمع المدني أو المسؤولين السياسيين. ويُعد هذا الدليل خطوة رئيسية في هذه العملية، إذ يوفر مرجعًا للفاعلين المحليين، سواء كانوا من المجتمع المدني أو السلطات العمومية. كما سيكون مفيدًا لهم من خلال مساعدتهم على فهم وتطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية، مثل الحق في الوصول إلى المعلومة وأهميته في إدارة القضايا البيئية في شفشاون وفي المغرب ككل.

إن تقييمًا واقعيًا للإمكانيات يتطلب قاعدة معلومات قوية. ولهذا السبب، شكّل القانون رقم 31.13 خطوة حاسمة لتمكين المواطنين، والمجتمع المدني، وخبراء العلوم من المشاركة بشكل أكثر فعالية وكفاءة في عمليات اتخاذ القرار.

من خلال هذا الدليل حول الآليات التي تمكن من ممارسة الحق في الحصول على المعلومات لحماية البيئة، أنجزت جمعية تلاسمطان عملاً قيمًا في مجال الحقوق البيئية بالمغرب، يتجاوز حدود شفشاون. مؤسسة هاينريش بول فخورة اليوم بدعم هذا المشروع المبتكر. بالنسبة لنا، فإن البيئة والديمقراطية لا ينفصلان، ولهذا ندعم الأفراد والمبادرات التي تعمل من أجل البيئة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، وهي القيم التي يجمعها مشروع جمعية تلاسمطان بنجاح.

نحن على يقين أن هذا الدليل سيعزز البراغماتية في السياسة البيئية، من خلال تقوية قدرات التعاون التشاركي، وآليات الشفافية، والإحساس بالمساءلة. أتمنى لكم قراءة غنية ومنتجة، لأننا نملك كوكبًا واحدًا وبيئة واحدة فقط - فلنحميهما معًا.

الدكتورة أنيا هوفمان

مديرة منظمة هاينريش بول، المغرب

1- تقديم عام:

تعتبر تجربة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية نموذجًا رائدًا في مجال تعزيز الحكامة البيئية والديمقراطية التشاركية، حيث شكل مشروع "الارتقاء بالحكامة البيئية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية بجماعة باب تازة لإقليم شفشاون" محطة محورية ضمن مسار طويل من المشاريع المتميزة التي قادتها الجمعية بشراكة مع المنظمة الألمانية *Heinrich Böll* هذا المشروع جاء كامتداد لجهود سابقة أثمرت نتائج وخلاصات قيمة حول أهمية الديمقراطية التشاركية في تحقيق حكامة بيئية مستدامة.

على مدى سنوات، عملت الجمعية على تنفيذ عدة مشاريع بيئية هامة أبرزها "الديمقراطية التشاركية وإدماج السياسة البيئية في إقليم شفشاون"، إلى جانب مشروعين نوعيين تم خلالهما إعداد تقارير دقيقة وشاملة عن الحالة البيئية بالإقليم لسنوات 2019، 2020-2021 و2022 بالإضافة إلى دلائل عملية حول الديمقراطية التشاركية والتشخيص التشاركي البيئي . هذه الإصدارات لم تكن مجرد وثائق وصفية، بل مثّلت أدوات تحليلية استعرضت أبرز التحديات البيئية بالإقليم، مع تقديم توصيات عملية تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة عبر نهج حكامة بيئية فعّالة.

كانت الأنشطة والتكوينات التي نظمتها الجمعية خلال هذه المشاريع منصة لتوضيح أهمية الديمقراطية التشاركية كآلية أساسية في تحسين الإدارة البيئية. فقد أتاحت هذه الأنشطة الفرصة للمنتخبين، أعضاء الهيئات الاستشارية، وجمعيات المجتمع المدني لفهم أعمق للدور الذي يمكنهم الاضطلاع به في صنع القرار البيئي. ولم تكتفِ الجمعية بمناقشة المفاهيم النظرية، بل عمدت إلى إبراز تطبيقاتها العملية من خلال تقديم أمثلة ملموسة عن كيفية إشراك المواطنين في تحديد الأولويات البيئية ومراقبة تنفيذها.

من هنا، جاء مشروع "الارتقاء بالحكامة البيئية" ليجسد التطبيق العملي لكل تلك النتائج والمخرجات التي تم التوصل إليها. وقد اختارت الجمعية تنزيل هذه المفاهيم بجماعة باب تازة كنموذج حي يعكس جدوى الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن البيئي المحلي. وعبر هذا المشروع، تم تنظيم سلسلة من الأنشطة الميدانية والتكوينات التي استهدفت مختلف الفاعلين بالجماعة، حيث تم تدريبهم على آليات إعداد الميزانية التشاركية، كيفية تقديم الرأي الاستشاري، وسبل تعزيز المشاركة المواطنة في القضايا البيئية.

كما عمل المشروع على إصدار هذا الكتيب الذي اختير له كعنوان "الديمقراطية التشاركية وإرساء الحكامة البيئية - الحق في الحصول على المعلومة"، الذي يتضمن خلاصة التجارب السابقة ويركّز على أهمية تيسير وصول المواطنين إلى المعلومات البيئية كشرط لتحقيق الشفافية والمساءلة. الهدف من هذا الكتيب ليس فقط توثيق التجربة، بل أيضًا توفير مرجع عملي للجماعات الأخرى للاستفادة منه.

أظهرت تجربة تنزيل هذا المشروع بجماعة باب تازة الإمكانات الكبيرة التي يمكن أن تحققها الديمقراطية التشاركية إذا ما تم توظيفها بشكل صحيح. فقد نجحت الجمعية في خلق دينامية محلية شملت مختلف الأطراف، من منتخبين وجمعيات، وصولاً إلى المواطنين. هذه الدينامية لم تقتصر على النقاش والتشاور، بل ترجمت إلى مشاريع ملموسة مثل مشروع تدبير النفايات المنزلية بدوار أبروج، الذي تم إدراجه ضمن الميزانية التشاركية للجماعة.

من خلال هذا المشروع، أثبتت جمعية تلاسمطان أن النهج التشاركي ليس مجرد شعار، بل وسيلة فعّالة لتحقيق حكامة بيئية مستدامة.

إن اختيار جماعة باب تازة كنموذج تطبيقي لهذه الجهود يُبرز قدرة الديمقراطية التشاركية على تعزيز الشفافية، تحسين إدارة الموارد، وتحقيق التنمية المستدامة. وتمثل هذه التجربة مثالاً يُحتذى به في كيفية تحويل نتائج الدراسات والتقارير البيئية إلى سياسات عملية ومشاريع تنموية تخدم المصلحة العامة.

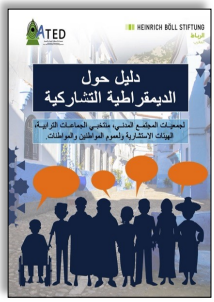

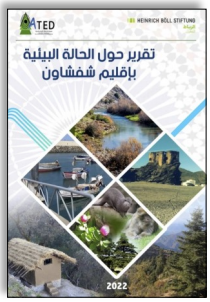

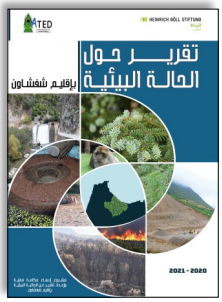

الحكامة البيئية وحق الحصول على المعلومة

2- الحكامة البيئية :

القضايا البيئية اليوم تشكل واحدة من أكبر التحديات التي تواجه البشرية. التدهور المستمر للنظم البيئية نتيجة الأنشطة البشرية، إلى جانب التغيرات المناخية الناتجة عن الاحتباس الحراري، بات يهدد بشكل مباشر حياة الإنسان وقدرته على الاستمرار في العيش. آثار تغير المناخ تمتد إلى جميع جوانب الأمن الغذائي، سواء من حيث توافر الغذاء أو إمكانية الوصول إليه أو استقراره واستعماله، مما يضع الإنسان أمام تحديات يومية متزايدة.

في ظل هذه الأزمات، ظهرت الحاجة الملحة لإيجاد حلول أكثر فاعلية لضمان حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية. الإدارة البيئية التقليدية، التي تعتمد غالبًا على اتخاذ قرارات منعزلة وغير شاملة، أثبتت محدوديتها في مواجهة هذه القضايا المتفاقمة. لهذا السبب، برز مفهوم الحكامة البيئية كنهج شامل ومتكامل يسعى إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان وبيئته من خلال وضع قواعد وآليات تضبط السلوكيات الفردية والمؤسساتية، مع التركيز على الاستدامة البيئية.

الحكامة البيئية تعني مجموعة من القواعد والإجراءات التي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دون استنزافها، مع التركيز على المساءلة والمسؤولية في جميع المستويات، بدءًا من الأفراد وصولًا إلى الحكومات. تعمل الحكامة البيئية من خلال نهج تشاركي يشمل مختلف الأطراف الفاعلة، سواء الرسمية منها أو غير الرسمية، مثل الهيئات الحكومية، الجمعيات المدنية، والمواطنين.

هذا النهج التشاركي يُسهم في اتخاذ قرارات بيئية مستدامة ومبنية على معطيات دقيقة.

يتجلى دور الحكامة البيئية في تنظيم استخدام الموارد الطبيعية وضمان استدامتها من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بفرص الأجيال القادمة. لتحقيق ذلك، تعتمد الحكامة البيئية على عدد من المبادئ الأساسية، مثل الشفافية، المشاركة المجتمعية، والمساءلة. هذه المبادئ تُسهم في تعزيز الثقة بين الفاعلين البيئيين وتساعد في تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

في المغرب، أصبحت الحكامة البيئية جزءًا لا يتجزأ من السياسات التنموية الوطنية. مع التحديات البيئية المتزايدة، مثل ندرة المياه وتدهور الغابات وزيادة التلوث، وقد تبنّى المغرب مبادرات متعددة لتعزيز هذا النهج. من خلال إصلاحات تشريعية، مثل قانون الحق في الحصول على المعلومة، وبرامج وطنية، مثل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. يسعى المغرب إلى بناء شراكة فعالة بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني الذي يعمل جاهدا على تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية م خلال مشاريع بيئية وتنموية، مما قد يجعل من المغرب مستقبلا نموذجًا إقليميًا يحتذى به في تبني مفهوم الحكامة البيئية.

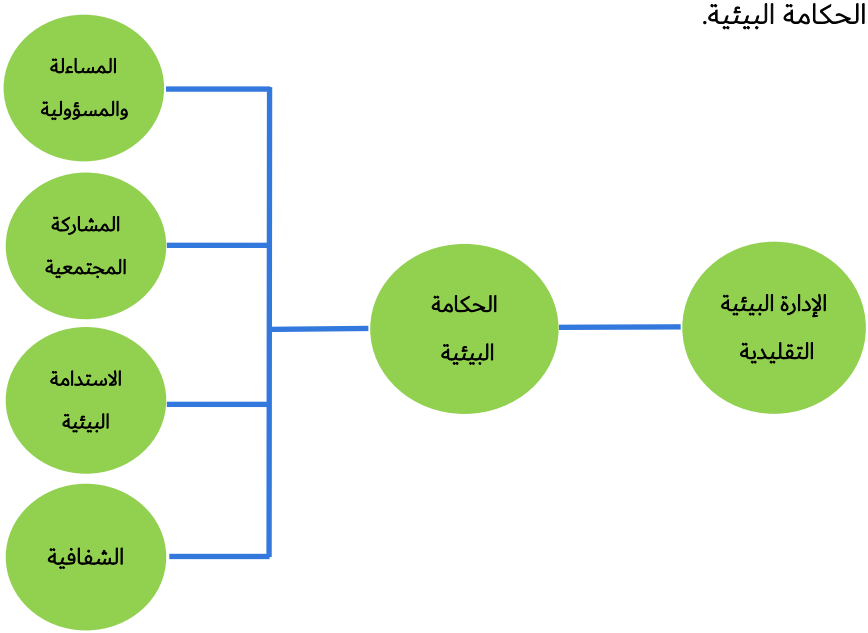

3- الحق في الحصول على المعلومة:

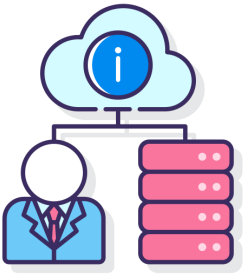

الحق في المعلومة هو أحد الحقوق الأساسية التي تضمنها الدساتير والقوانين الوطنية والمواثيق الدولية. يتيح هذا الحق لكل فرد الحصول على المعلومات التي تمتلكها المؤسسات العمومية بما يعزز الشفافية، المشاركة المجتمعية، والمساءلة. ويُعد هذا الحق ركيزة أساسية لتحقيق الديمقراطية، حيث يمكن المواطنين من متابعة السياسات العمومية وفهم القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، خصوصاً في القضايا الحيوية مثل البيئة والتنمية المستدامة.

1.3- أهمية الحق في المعلومة البيئية:

تعزيز الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية:

تمكن المعلومة البيئية المواطنين والفاعلين الاقتصاديين من فهم كيفية استغلال الموارد الطبيعية (الماء، الغابات، المعادن) ومدى تأثيرها على البيئة. كما تتيح مراقبة السياسات البيئية ومدى التزام المؤسسات بتطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة.

دعم القرارات المستدامة:

توفر المعلومة البيئية بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات مستدامة على المستويين الفردي والجماعي، مثل ترشيد استهلاك الموارد أو المشاركة في المبادرات البيئية.

زيادة الوعي البيئي:

نشر المعلومات حول القضايا البيئية مثل التغير المناخي، التلوث، وإدارة النفايات يساهم في تعزيز الوعي المجتمعي ودفع الأفراد للمشاركة الفعّالة في الحفاظ على البيئة.

تعزيز الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني:

تُساهم المعلومات البيئية في تمكين الجمعيات والمؤسسات المدنية من مراقبة الأداء الحكومي واقتراح الحلول لتحسين الوضع البيئي.

الاستجابة للتحديات العالمية والمحلية:

مواجهة التغير المناخي والتدهور البيئي تتطلب شراكة واسعة بين مختلف الأطراف، ويبدأ ذلك من تمكين الجميع من الوصول إلى البيانات المتعلقة بهذه القضايا.

2.3- أهداف الحق في المعلومة البيئية:

حماية البيئة :

-تمكين المواطنين من معرفة المخاطر البيئية التي تواجههم لاتخاذ خطوات فعّالة للتصدي لها.

-الضغط على المؤسسات للالتزام بالمعايير البيئية.

تمكين المجتمع المدني :

دعم المنظمات المدنية والجمعيات في إعداد تقارير ومبادرات تعتمد على بيانات موثوقة.

تعزيز الاستثمار البيئي:

توفر المعلومة البيئية يُعد عاملاً مهماً لجذب الاستثمارات في مشاريع مستدامة مثل الطاقات المتجددة.

الالتزام الدولي:

المساهمة في احترام التزامات المغرب في إطار الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ واتفاقية آرهوس المتعلقة بالمعلومات البيئية.

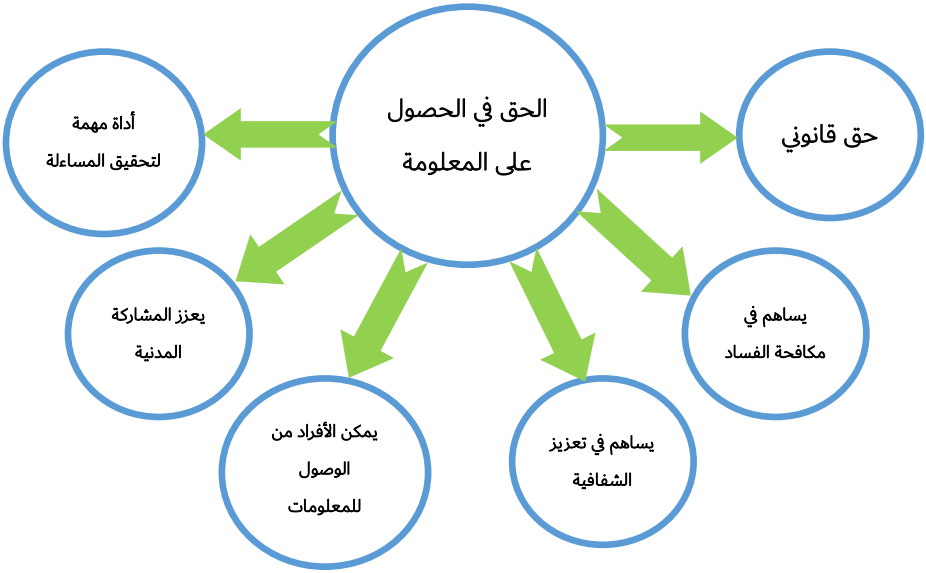

4- الحق في الحصول على المعلومة على الصعيد الدولي:

يعتبر الحصول على المعلومات حقا أساسيا في العديد من الدول حول العالم، ويعتبر جزءا من الحقوق الأساسية للإنسان في مجموعة من التشريعات الدولية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة 19
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 19
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة 10

5- الحق في الحصول على المعلومة على الصعيد الوطني:

يُعَدُّ الحق في الحصول على المعلومة أحد الحقوق الأساسية التي نص عليها الفصل 27 من دستور المملكة المغربية لسنة 2011، حيث يضمن هذا الفصل للمواطنين والمواطنات حق

الولوج إلى المعلومات التي تملكها الإدارات العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام، في حدود ما يسمح به القانون.

لتفعيل هذا الحق، اعتمد المغرب القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2019. ويهدف هذا القانون إلى تعزيز الشفافية، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، ودعم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات وتتبع السياسات العمومية.

بموجب هذا القانون، يُلزَم الإدارات والمؤسسات بتوفير المعلومات المطلوبة، إلا في حالات استثنائية تتعلق بالدفاع الوطني، والأمن الداخلي والخارجي للدولة، وحماية الحياة الخاصة. كما وضع القانون إجراءات واضحة لتقديم الطلبات، وآليات للطعن في حالة رفض الطلب دون مبرر قانوني.

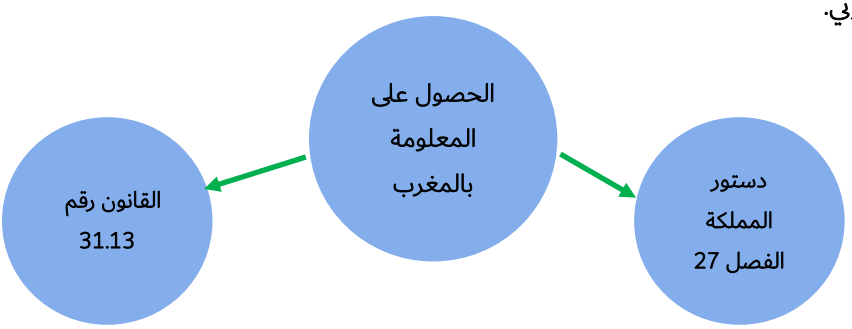

6- الحق في الحصول على المعلومة البيئية:

1.6- على المستوى الدولي:

يُعتبر الحق في الحصول على المعلومة البيئية جزءاً من الحقوق البيئية الأساسية التي أُقرت في العديد من الاتفاقيات الدولية. من أبرز هذه الاتفاقيات، اتفاقية آرهوس (1998)، التي تركز على تعزيز مشاركة المواطنين في القضايا البيئية، وضمان وصولهم إلى المعلومات البيئية، وتمكينهم من اللجوء إلى القضاء في حال انتهاك حقوقهم البيئية. كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان ريو (1992) على أن الوصول إلى المعلومات البيئية شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

اتفاقية آرهوس 1998

إعلان ريو 1992

2.6- على المستوى الوطني:

في إطار التزامه بالاتفاقيات الدولية، اعتمد المغرب عدة تدابير لتكريس الحق في الحصول على المعلومة البيئية. ويُعتبر الفصل 27 من دستور 2011 أساساً لهذا الحق، حيث يضمن لجميع المواطنين والمواطنات الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالبيئة. كما يُدعَّم هذا الحق بواسطة القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والذي يشمل المعلومة البيئية كذلك.

لتنفيذ هذا الالتزام، أطلق المغرب عدة مبادرات، مثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة والمراصد الجهوية، الذي يوفر بيانات وتقارير بيئية تتيح للمواطنين متابعة حالة البيئة. بالإضافة إلى ذلك، تم إدماج البُعد البيئي في السياسات العمومية عبر الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، وهو وثيقة تعزز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات البيئية.

3.6- آليات الحصول على المعلومة :

أ- طلب المعلومة:

من له الحق في طلب المعلومات ؟

يستفيد من هذا الحق المواطنات والمواطنين وكل شخص أجنبي مقيم بالمغرب بصفة قانونية.

هل الحصول على المعلومات مجاني أم أنه مؤدى عنه ؟

تعد المعلومات مجانية باستثناء بعض النفقات المؤدى عنها :

* تكاليف النسخ أو معالجة المعلومات (التسجيل على وسائط).
* تكاليف الارسال عبر البريد العادي مثلا.

يتم تقديم الطلب كتابيًا أو عبر الوسائل الإلكترونية، ويجب أن يكون الطلب واضحًا ودقيقًا، يحدد نوع المعلومة البيئية المطلوبة، .والهيأة أو المؤسسة الموجه إليها الطلب.

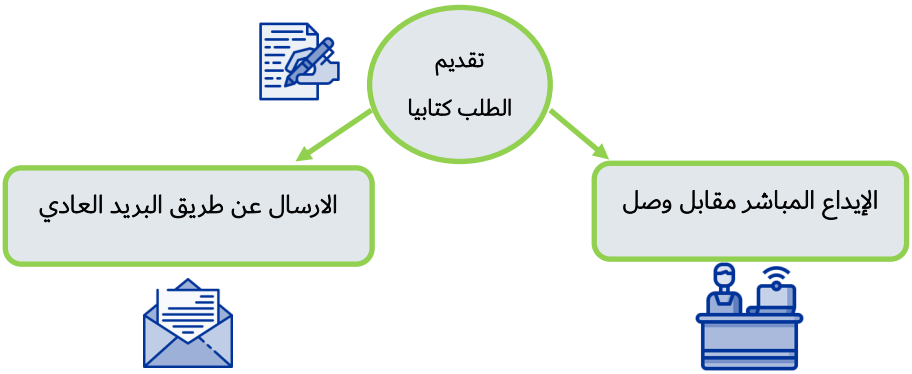

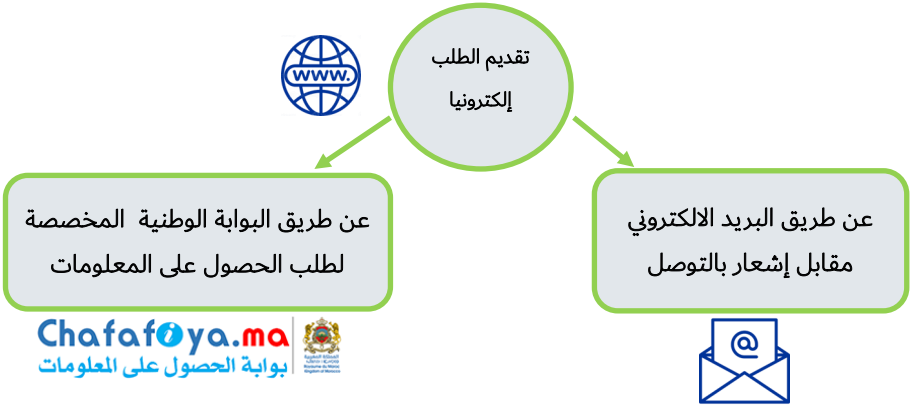

ب- جهة تقديم الطلب :

يتم تقديم الطلب إلى الجهة التي تملك المعلومة، سواء كانت إدارة عمومية، جماعة محلية، أو مؤسسة عمومية. ويجب أن تكون الجهة التي قدم إليها الطلب مختصة بإعطاء المعلومة.

كل مؤسسة أو هيئة معنية بالحق في الحصول على المعلومة تتوفر على شخص أو أشخاص مكلفين بمهمة تلقي الطلبات وتقديم المعلومات المطلوبة.

ج- آجال الاستجابة للطلب :

تلتزم الجهة التي استلمت الطلب بالرد في أجل 20 يومًا من تاريخ استلام الطلب بالنسبة للطلبات العادية، وثلاثة (03) أيام بالنسبة للطلبات المستعجلة. وفي حال تعذر تقديم المعلومة في الوقت المحدد، يمكن تمديد هاتين الفترتين مع ضرورة إعلام مقدم الطلب بذلك.

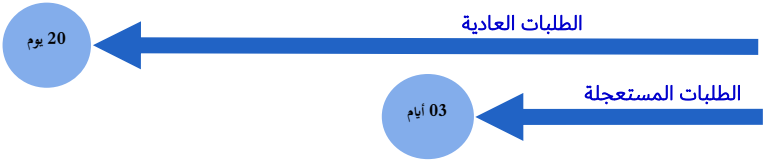

د– الاستثناءات من الاستجابة للطلب :

توجد بعض الاستثناءات التي تمنع تقديم بعض المعلومات مثل:

المعلومات التي تتعلق بالأمن الوطني أو الأمن العام.

المعلومات التي تتعلق بالتحقيقات القضائية أو العسكرية.

المعلومات المتعلقة بالحقوق التجارية والصناعية المحمية.

المعلومات التي تضر بمصالح الدولة أو علاقاتها الدولية.

- في حال وجود استثناءات، يجب على الجهة التي رفضت تقديم المعلومة تبرير ذلك كتابيا.

و– إجراءات الشكوى :

إذا تم رفض الطلب أو إذا كان الرد غير كافٍ أو غير مطابق لما تم طلبه، يمكن لمقدم الطلب تقديم شكوى إلى رئيس المؤسسة أو الهيئة المعنية في غضون عشرين (20) يوم عمل من تاريخ انقضاء الأجل القانوني المخصص للرد على طلبه.

كما يحق لطالب المعلومات تقديم شكاية الى اللجنة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات داخل أجل لا يتعدى ثلاثين (30) يوما الموالية لانصرام الأجل القانوني المخصص للرد على الشكاية الموجهة الى رئيس المؤسسة أو الهيئة.

(https://www.cdai.ma)

يمكن للجانبين، الجهة المقدم لها الطلب أو مقدم الطلب، اللجوء إلى القضاء الإداري في حال لم يتم التوصل إلى حل مرضٍ.

4.6- النشر الاستباقي للمعلومة البيئية :

النشر الاستباقي للمعلومة البيئية هو جزء من الجهود العالمية لتعزيز الشفافية البيئية وتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات مستنيرة حول القضايا البيئية. أحد أبرز الأطر الدولية التي تُعنى بهذا الحق هو اتفاق آرهوس (1998)، الذي يُلزم الدول الأطراف بنشر المعلومات البيئية بشكل استباقي وشفاف. ووفقاً لهذه الاتفاقية، يجب أن تكون المعلومات البيئية بشتى أنواعها متاحة بشكل شامل ومحين.

تعمل الدول على نشر المعلومات من خلال المواقع الإلكترونية، التقارير الدورية، وقواعد البيانات العامة، إضافة إلى الحملات الإعلامية التي تستهدف المواطنين.

النشر الاستباقي للمعلومات في المغرب هو التزام قانوني يهدف إلى تعزيز الشفافية والحكامة الجيدة، حيث يُعتبر جزءاً من تطبيق القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات. ويفرض هذا القانون على الإدارات والمؤسسات العمومية، بما في ذلك الوزارات، الجماعات الترابية، والمجالس المنتخبة، نشر المعلومات التي تهم العموم بشكل استباقي، دون الحاجة إلى تقديم طلبات للوصول إليها.

أ – البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة :

في إطار تنزيل خطة العمل الوطنية المنبثقة عن دراسة ODRA (تقييم جاهزية البيانات المفتوحة) حول تطوير المعطيات المفتوحة في المغرب، والتي توصي باعتماد منصة وطنية موحدة للمعطيات المفتوحة مع إعطاء الإمكانية للهيئات والمؤسسات التي ترغب في اعتماد بوابتها الخاصة، أطلقت وكالة التنمية الرقمية نسخة جديدة من البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة www.data.gov. ma ، من أجل الرفع من أثر فتح وتقاسم المعطيات العمومية على المستوى الوطني وتعزيز شفافية الإدارة تجاه المرتفقين (المواطنين والمقاولات).

Royaume du Maroc Data.gov.ma

وتندرج هذه المبادرة أيضا في إطار تنفيذ التزامات المغرب المتعلقة بالحكومة المنفتحة ولا سيما الالتزام المتعلق بتعزيز نشر وإعادة استخدام المعطيات المفتوحة، والذي تتولى وكالة التنمية الرقمية تنفيذه. يتم تجميع المعطيات التي يتم نشرها على مستوى البوابة الوطنية، أساسا من الإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية، ويتعلق الأمر ب:

* المعطيات المنبثقة عن الدراسات الاستقصائية / الأبحاث؛
* الإحصائيات والمؤشرات العمومية؛ والمعطيات الجغرافية للبنيات التحتية التي تديرها هذه الهيئات والمؤسسات وكذا المعطيات المضمنة في المراجع التي تدبرها.

رغم الأهداف الطموحة للبوابة، إلا أن هناك نقصاً واضحاً في المعلومات البيئية المنشورة، على الرغم من أهمية هذا النوع من المعطيات في تعزيز الوعي البيئي وتحقيق التنمية المستدامة. فالعديد من القطاعات ذات الصلة بالبيئة (مثل جودة الهواء والماء، إدارة النفايات، التنوع البيولوجي...) لا تُنشر بياناتها أو يتم توفيرها بشكل محدود وغير محدث.

هذا النقص يتعارض مع متطلبات النشر الاستباقي المنصوص عليها في القانون 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

كما يلاحظ أن العديد من المؤسسات المسؤولة عن القطاع البيئي، مثل وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، الجماعات الترابية، والمراصد البيئية، لا تُدْرَجُ بياناتها ضمن البوابة.

كما يسجل أيضا غياب آليات موحدة لتجميع ونشر المعلومات البيئية بشكل مركزي.

رغم الإمكانات الكبيرة التي توفرها البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة، إلا أن غياب المعلومات البيئية عن أغلب القطاعات يعكس ضعفاً في الالتزام بتطبيق مبادئ الشفافية والحكامة البيئية. وإدماج هذه المعلومات يُعتبر ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز مشاركة المواطنين في حماية البيئة.

ب – الحكومة المنفتحة :

تُعدّ الحكومة المنفتحة (Open Government)نموذجاً للحكامة الحديثة التي تركز على الشفافية، المشاركة والمساءلة. يتم تطبيق هذا النموذج بشكل متزايد من قبل الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع.

مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP) أُطلقت في عام 2011 وتضم حالياً أكثر من 75 دولة وتهدف إلى :

- تعزيز الشفافية الحكومية من خلال نشر المعلومات بشكل استباقي.
- إشراك المواطنين في صنع القرار.
- مكافحة الفساد وتحسين فعالية الخدمات العامة.

أسس الحكومة المنفتحة:

الشفافية: إتاحة المعلومات العامة للمواطنين بما يضمن مراقبة أداء الحكومة.

المساءلة: توفير آليات تمكن المواطنين من محاسبة المسؤولين والمؤسسات.

المشاركة: تشجيع المواطنين على المساهمة في صياغة السياسات العامة واتخاذ القرارات.

وقد تبنّى المغرب نموذج الحكومة المنفتحة لتعزيز الثقة بين المواطن والإدارة وتحسين جودة الخدمات، تماشياً مع التزاماته الوطنية والدولية. انضم المغرب إلى المبادرة الدولية في عام 2018، مما يُبرز التزامه بتعزيز الشفافية والمساءلة.

https://www.gouvernement-ouvert.ma

تمكن بوابة الحكومة المنفتحة من نشر كافة المستجدات المتعلقة بورش الحكومة المنفتحة بالمغرب. وتتيح التتبع بكل شفافية لمدى تنفيذ المؤسسات العمومية لخطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة، حيث تعمل على تقييم كمي بشكل أوتوماتيكي لمدى التقدم المحقق في تنفيذ الخطة مع الأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي لكل نشاط.

كما توفر هذه البوابة فضاءات للتفاعل الرقمي مع المواطنات والمواطنين ومنظمات المجتمع المدني لاسيما من أجل المشاركة في صياغة خطط العمل الوطنية للحكومة المنفتحة وذلك عبر طرح أفكار واقتراحات أو التسجيل للمشاركة في اللقاءات التشاورية.

أطلق المغرب خططاً وطنية لتعزيز الحكومة المنفتحة شملت:

- تطوير بوابة البيانات المفتوحة Data.gov.ma
- إشراك المجتمع المدني في صياغة وتتبع السياسات العمومية.

- تعزيز الشفافية في الميزانيات والصفقات العمومية.

ج – الحكومة المنفتحة بجهة طنجة تطوان الحسيمة :

في إطار برنامج "تشارك"، بادر مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة في مارس 2020 إلى الإطلاق الرسمي لمسلسل الصياغة التشاركية لخطة العمل لشراكة الحكومة المنفتحة، وتلاها في شهر أبريل 2020 بإنشاء وإطلاق منصة رقمية لهذه الغاية، تتيح لكافة المواطنات والمواطنين، وهيئات المجتمع المدني، والأكاديميين، والفاعلين الاقتصاديين، المشاركة بسلاسة في اقتراح وصياغة محاور ومشاريع خطط العمل (2021-2023 / 2024-2026) لشراكة الحكومة المنفتحة على مستوى الجهة. وقد شاركت جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية في اللقاء التشاوري الوطني الثالث لخطة الحكومة المنفتحة.

كما كانت الجمعية عضوا في اللجنة التشاركية المكلفة بإعداد خطة العمل الثانية لشراكة الحكومة المنفتحة لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (2024-2026).

وبالرغم من كل هذه المبادرات، لا يزال قطاع البيئة والتغيرات المناخية في المغرب يعاني من شح كبير في المعلومات على مستوى المؤسسات والهيئات الوطنية العمومية والمنتخبة، والتي انخرطت في مبادرة الحكومة المنفتحة. هذا الوضع يعكس تحديات عملية تتطلب حلولاً عملية لتجاوزها.

ضعف البيانات المحدثة والموثوقة:

- العديد من التقارير البيئية، إما غير متوفرة أو قديمة.
- عدم وجود نظم موحدة لتجميع وتوثيق البيانات، مما يجعل من الصعب على الباحثين والمواطنين الاطلاع على الوضع البيئي الحقيقي. فمن خلال زيارة موقع البيانات المفتوحة يتبين بالملموس غياب المعلومات البيئية وغياب الوزارة الوصية على القطاع في لائحة مجموعات المعطيات.

ضعف الربط بين القطاعات:

- هناك غياب للتنسيق بين الوزارات مثل وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ووزارة الداخلية، والجماعات الترابية لنشر بيانات بيئية شاملة.
- غياب آليات موحدة لجمع ومشاركة البيانات البيئية بين القطاعات.

محدودية المشاركة المجتمعية:

- رغم انخراط المغرب في الحكومة المنفتحة، إلا أن آليات إشراك المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية تبقى ضعيفة. كما يواجه المواطنون صعوبة في الوصول إلى البيانات التي تمكنهم من المساهمة في النقاشات البيئية.

5.6- أهمية الحق في المعلومة البيئية في تعزيز مشاركة الجمعيات في حماية البيئة:

ازدادت أهمية المشاركة الجمعوية في حماية البيئة مع ازدياد حجم التهديدات البيئية، ومساهمة الجمعيات المدنية في التصدي لهذه المخاطر. ورغم تزايد الاعتراف بدور الفاعل الجمعوي في هذا الصدد، إلا أن ممارسته لدوره بفعالية يحتاج إلى تمكينه من الحق في الحصول على المعلومة البيئية. لما لها من أهمية في تعزيز مشاركة هذه الجمعيات في حماية البيئة.

تقوم المواطنة على ثلاثة عناصر مترابطة: الحق في حرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، والمشاركة والتضامن. وهذه العناصر تؤسس من خلال المشاركة الجمعوية انطلاقًا من ارتكاز ممارسة المواطنة على روح الدستور المغربي الذي يكفلها. ويعد الحق في الولوج إلى المعلومات العمومية مهما بالنسبة إلى الجمعيات، حيث يمكنها من ممارسة حق الاقتراح للسلطات العمومية وبناء مواطنة فعالة عليها، كما تعزز المعطيات المفتوحة الشفافية السياسية والإدارية ومشاركة المواطنين. وهذا ما يؤدي إلى تكريس المواطنة البيئية القائمة على مشاركة مفتوحة وقوية في الشأن البيئي واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

إن تحقيق حماية فعالة للبيئة يتطلب بالضرورة مشاركة الجمعيات في اتخاذ القرارات المتعلقة بها، غير أن فعالية هذه المشاركة باعتبارها أداة إجرائية مهمة يتوقف على مدى تمتع هذه الجمعيات بالحق في الحصول على المعلومة البيئية، والذي يعني حرية الاطلاع على المعلومات والمعطيات المتعلقة بالبيئة.

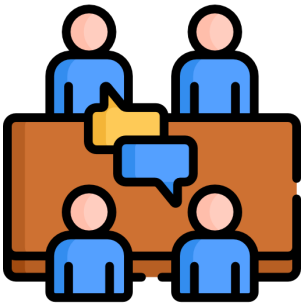

وانطلاقا من هذه الأهمية، يمكن القول بأن هناك علاقة ترابطية وتكاملية بين الحق في المشاركة البيئية والحق في المعلومات البيئية بالنسبة للجمعيات، حيث لا يمكن ممارسة الحق في المشاركة بشكل كامل إلا من خلال التمكين للحق في المعلومة. تكمن أهمية الحق في المعلومة البيئية بالنسبة لمشاركة الجمعيات في عدة جوانب، حيث يساهم هذا الحق في دعم التخطيط البيئي لدى الجمعيات، وتعزيز ديمقراطية السياسات البيئية، إلى جانب بناء قدراتها في الدفاع عن البيئة وتكريس مواطنة بيئية وحكم راشد بيئي يقوم على المشاركة والانفتاح والشفافية.

6.6- تجربة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية في الحصول على المعلومة البيئية :

تُعد تجربة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية مثالاً عمليًا على التحديات المرتبطة بالحق في الحصول على المعلومة البيئية في المغرب. فمن خلال إنجازها لتقارير بيئية بدعم من المنظمة الألمانية Heinrich Böll، واجهت الجمعية عقبات متعددة أبرزها:

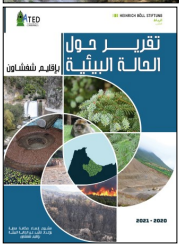

-شح المعلومات: وقلتها: رغم وجود النصوص القانونية التي تضمن الحق في الحصول على المعلومة، مثل دستور 2011 (الفصل 27) وقانون الحق في الحصول على المعلومة 31.13، إلا أن الجمعية لاحظت ضعفاً في توافر البيانات البيئية اللازمة لإعداد تقارير دقيقة. هذا الشح في المعلومات جعل من الصعب الحصول على صورة واضحة وشاملة عن الوضع البيئي بإقليم شفشاون، خصوصًا في المواضيع التي تخص استغلال الموارد الطبيعية.

-تقادم المعلومات وعدم تحيينها: واجهت الجمعية تحديًا آخر يتمثل في الاعتماد على بيانات قديمة غير محينة، مما أثّر على دقة التحليل والمخرجات. فغياب التحيين المنتظم للمعلومات البيئية يحدّ من قدرة المجتمع المدني على تقديم حلول فعالة ومبنية على معطيات حديثة.

-امتناع بعض الإدارات عن تقديم المعلومات: إحدى أبرز العقبات التي اعترضت الجمعية كانت امتناع بعض الإدارات والمؤسسات المعنية عن تقديم المعلومات المطلوبة، رغم أن القانون يفرض الشفافية.

الارتقاء بالحكامة البيئية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية بجماعة باب تازة

7- الارتقاء بالحكامة البيئية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية بجماعة باب تازة:

الارتقاء بالحكامة البيئية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية بجماعة باب تازة بإقليم شفشاون هو مشروع أشرفت على إنجازه جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية بتمويل من المنظمة الألمانية *Heinrich-Böll* في إطار جهود تعزيز المشاركة التشاركية على مستوى الجماعات الترابية والذي يهدف إلى:

- تمكين الشباب والمواطنين: عبر إنشاء فضاء تشاركي للمواطن وخلق هيئة للشباب من أجل تعزيز الحوار وتبادل الخبرات.
- تعزيز الوعي البيئي: من خلال إعداد مواد توعوية (الكتيب) وتنفيذ مشاريع نموذجية وتشاركية (تدبير النفايات المنزلية).
- تحسين الخدمات البيئية المحلية: عبر مشاريع عملية تحل تحديات حقيقية، مثل النفايات المنزلية.
- تفعيل الديمقراطية التشاركية: إشراك كافة الفاعلين المحليين، من هيئات ومواطنين، في صنع القرارات البيئية.

ومن خلال الأهداف المسطرة للمشروع يتضح أن له أبعادا تنموية ونتائج ستكون لها أهمية بالغة للجماعة المعنية والجماعات الترابية الأخرى:

- بيئة محلية منظمة ونظيفة بفضل مشروع تدبير النفايات.
- مجتمع محلي واعٍ بحقوقه وواجباته البيئية.
- نموذج محلي للحكامة البيئية يمكن تعميمه على جماعات أخرى.

1.7– مكونات المشروع ونتائجه:

تنظيم دورات تكوينية ومناظرة:

دورة تكونية حول الهيئات الاستشارية وذلك لفائدة المنتخبين، أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وجمعيات المجتمع المدني بجماعة باب تازة. الهدف من هذه الدورة التكوينية هو:

-تعزيز قدرات المشاركين فيما يتعلق بأدوار هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

-تكوين المشاركين والمشاركات حول إجراءات وتقنيات آليات المشاركة وخاصة هيئة الشباب.

-تزويد المشاركين والمشاركات بالإجراءات والتقنيات والأدوات اللازمة لإعداد وتقديم الرأي الاستشاري.

دورة تكوينية حول المقاربة التشاركية لفائدة المنتخبين والجمعيات، وكانت أهداف هذه الدورة التكوينية:

-تعريف المشاركين والمشاركات بمفهوم المقاربة التشاركية والتأكيد على أهميتها في المجالس الجماعاتية.

-التمكن من آليات التفريق بين الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية.

-تقديم أمثلة حول التجارب الوطنية والدولية الناجحة في تطبيق المقاربة التشاركية.

-تعزيز مهارات المشاركين في تطوير برامج العمل التشاركي وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية.

-تكوين المشاركين حول استخدام آليات العرائض والتشاور.

-تعزيز التواصل بين المجتمع المدني والمنتخبين.

-مناقشة مشاكل وصعوبات تطبيق المقاربة التشاركية.

دورة تكوينية حول الميزانية التشاركية، من بين الدورات المهمة والمميزة للمشروع والتي من خلالها تم التعريف بالميزانية التشاركية كعملية ديمقراطية تتيح للمواطنين المشاركة المباشرة في تخصيص الموارد العامة واتخاذ القرارات المالية. وتعزز هذه الآلية الشفافية والثقة ، وتشجع على إشراك جميع الفئات في تحديد الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة. كما تساعد في توجيه الموارد نحو احتياجات المجتمع الفعلية، مما يحقق عدالة اجتماعية أكبر. وخلال الدورة تم التركيز على المواضيع البيئية حيث كانت أهدافها التكوينية:

- تعريف المشاركين والمشاركات بمفهوم الميزانية التشاركية وأهميتها ومراحل تنفيذها.

- فهم الإطار القانوني والتنظيمي المرتبط بالميزانية التشاركية بالمغرب.

- تزويد المشاركين بالأدوات والمنهجيات اللازمة لتطبيق الميزانية التشاركية.

- تعزيز التواصل بين المجتمع المدني والمنتخبين لتحقيق الميزانية التشاركية.

- التعرف على التأثيرات والتحديات المرتبطة بتنفيذ الميزانية التشاركية.

تنظيم مناظرة مع الجمعيات، الهيئات والمنتخبين لتحديد الأنشطة البيئية ذات الأولوية لاقتراحها في إطار تمويلات الميزانية التشاركية للجماعات.

الهدف من هذه المناظرة هو تحديد، بطريقة تشاركية، المشكلة البيئية التي لها أكبر قدر من الاهتمام وتأثيرها على حياة المواطنين بجماعة باب تازة والتوصل إلى اتفاق جماعي على أن يتم إدراجها كمشروع في الميزانية التشاركية.

تأتي هذه المناظرة كإحدى النتائج المنتظرة من المشروع، الذي يهدف إلى تعزيز المفهوم الحقيقي للديمقراطية التشاركية. وقد سبقت تنظيم المناظرة سلسلة من التكوينات التي استفاد منها المشاركون، حيث تم تعزيز قدراتهم في فهم المبادئ الأساسية التي تجعل من مشاركة المواطنين ركيزة أساسية في صنع القرار، وتدريبهم على كيفية الانخراط الفعّال في تحديد احتياجات محيطهم واقتراح الحلول الملائمة. كما تم تعريف الفاعلين بكيفية تخصيص موارد الجماعة بناءً على أولويات السكان. وتقوية قدراتهم في الحكامة البيئية من خلال تسليط الضوء على أهمية الإدارة المستدامة للموارد البيئية، وتوفير الحلول للمشكلات البيئية المحلية.

خلال المناظرة ركزت النقاشات على التحديات البيئية التي تواجه الجماعة، مع التركيز على المشاكل التي يمكن أن يكون لها حلول عملية ومستدامة عبر الميزانية التشاركية. ومن أبرز المواضيع التي تم طرحها: المطارح العشوائية - تدبير النفايات المنزلية. - انتشار النقاط السوداء الناتجة عن الرمي العشوائي للنفايات. - تدهور الغطاء النباتي والتنوع البيولوجي في المناطق المحيطة بالجماعة وبالمنتزه الوطني لتلاسمطان...

وكان من أهداف المناظرة :

تحديد الأولويات البيئية: باستخدام مقاربة تشاركية، تمت مناقشة المشاكل البيئية التي تؤثر بشكل كبير على الحياة اليومية للمواطنين في جماعة باب تازة. الهدف هو التوصل إلى اتفاق جماعي حول المشكلة الأكثر إلحاحًا.

إشراك الجميع في اتخاذ القرار: حرصت المناظرة على ضمان حضور ومشاركة كافة الأطراف المعنية، من مواطنين وهيئات مدنية ومنتخبين، لضمان أن القرارات تعكس إرادة الجميع.

إدراج مشروع بيئي في الميزانية التشاركية: يُعتبر التوافق على مشكلة بيئية ذات أولوية خطوة أساسية لإدراجها كمشروع رسمي في إطار تمويلات الجماعة.

في نهاية المناظرة توصل المشاركون إلى تحديد أولوية بيئية تهم "تدبير النفايات المنزلية في دوار أبروج"، حيث تم الاتفاق على إعداد مشروع نموذجي لإدراج هذه المشكلة ضمن تمويلات الميزانية التشاركية. وتم اعتبار هذا المشروع ذا تأثير مباشر على تحسين ظروف عيش السكان، كما يُعدّ نموذجًا يمكن تعميمه في باقي الدواوير.

أهمية هذه التجربة: تبرز هذه المناظرة قيمة الديمقراطية التشاركية كأداة عملية لتحديد الأولويات التنموية والبيئية. فقد نجحت في: خلق حوار فعّال بين مختلف الفاعلين،، تعزيز الثقة بين المواطنين والمنتخبين من خلال إشراكهم في اتخاذ القرارات. وتوجيه الميزانية التشاركية نحو قضايا ذات تأثير مباشر على البيئة المحلية.

كما تمثل هذه المناظرة نموذجًا عمليًا يوضح كيف يمكن للديمقراطية التشاركية أن تساهم في تحسين الحكامة البيئية. كما تعكس تجربة جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية التزامًا بنقل المعرفة وتفعيل المبادرات المحلية، حيث تسهم مثل هذه الأنشطة في تعزيز وعي المواطنين بأهمية دورهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

دورة تكوينية حول أهمية الرقمنة في تدبير ومراقبة الفضاءات البيئية على مستوى الجماعات، حيث كان الهدف من هذه الدورة التكوينية هو:

- التعرف على الإطار القانوني التنظيمي لرقمنة الخدمات الإدارية، مع التركيز على الجوانب القانونية المرتبطة بإدارة المصالح البيئية على مستوى الجماعات.
- اكتساب المهارات العملية في استخدام المنصات الرقمية لتسهيل إدارة ومراقبة وشفافية المشاريع البيئية المحلية وتطوير حلول رقمية مبتكرة، تتلاءم مع التحديات البيئية للجماعات، من أجل تعزيز مشاركة المواطنين والمواطنات وتحسين كفاءة الخدمات العامة.

دورة تكوينية حول أهمية استخدام التطبيقات الرقمية للإبلاغ عن النقاط السوداء والجرائم البيئية على مستوى الجماعة، حيث كان الهدف من هذه الدورة التكوينية هو:

- رفع وعي المشاركين والمشاركات بأهمية التطبيقات الرقمية للإبلاغ عن النقاط السوداء والخروقات البيئية على مستوى الجماعات، وتسليط الضوء على مزايا استخدام هذه الأدوات لتحسين الإدارة البيئية المحلية.

- تدريب المشاركين على استخدام التطبيقات الرقمية المعدلة للإبلاغ عن المشاكل البيئية ومراقبتها وحلها، من أجل تعزيز استجابة السلطات المحلية لهذه القضايا.
- تعزيز التواصل بين مصالح الجماعات باستخدام الأدوات الرقمية لنشر المعلومات حول المبادرات البيئية المحلية، وتشجيع مشاركة المواطنين من خلال المنصات الرقمية التفاعلية.

دورة تكوينية حول الحق في المعلومة والولوج إلى المعلومات البيئية كان الهدف من هذه الدورة التكوينية هو التعرف على قانون حق الحصول على المعلومات وإجراءات تقديم الطلبات ومراقبتها وكذلك التعرف على القضايا البيئية المحلية وتعزيز حلها من خلال الوصول إلى معلومات موثوقة.

من خلال التكوين تم التركيز على العلاقة بين الحكامة البيئية والحق في الحصول على المعلومة، فالحصول على المعلومة وخاصة البيئية يساهم في تعزيز الحكامة البيئية من خلال:

تحسين التخطيط البيئي: فتوفر المعلومات المحدثة والدقيقة يساعد المسؤولين المحليين على تحديد القضايا البيئية ذات الأولوية وتخصيص الموارد لها بشكل فعال.

تعزيز الشفافية والمساءلة: من خلال إتاحة المعلومات البيئية للجمهور، تصبح السلطات ملزمة بمراعاة المعايير البيئية في قراراتها، مما يقلل من الفساد ويعزز الثقة بين المواطنين والجهات المسؤولة.

تشجيع المشاركة الفعالة: عندما تتوفر المعلومات البيئية، يصبح المواطنون أكثر وعيًا بالقضايا المحلية، ما يدفعهم للمشاركة في النقاشات واتخاذ المبادرات.

الحكامة البيئية كأداة لضمان الحق في الحصول على المعلومة: من خلال تطبيق مبادئ الحكامة البيئية، يتم إنشاء آليات واضحة للحصول على المعلومات، مثل المنصات الرقمية أو الدلائل والكتيبات الموجهة للمواطنين. الحكامة البيئية تضمن أن تكون المعلومات المقدمة شاملة وتغطي مختلف الجوانب المرتبطة بالبيئة.

دائما في إطار المشروع، تم تحقيق إنجاز مهم على مستوى إقليم شفشاون. تمثل هذا الإنجاز في إحداث هيئة للشباب داخل جماعة باب تازة، وهي مبادرة رائدة تهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام، خاصة في القضايا البيئية. هذه الهيئة، المكونة من خمسة أعضاء يمثلون شباب الجماعة، تعكس رؤية مبتكرة لإشراك الجيل الصاعد في صياغة وتنفيذ السياسات المحلية.

فإحداث الهيئة يعد علامة فارقة في تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار المحلي، ودعم للجهود المبذولة للارتقاء بالحكامة البيئية. فمن خلال تفعيل دور الشباب، يُمكن للجماعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في المجالات البيئية، مع ضمان استمرارية هذه المبادرات عبر بناء جيل واعٍ ومسؤول. يمثل هذا الإنجاز نموذجًا ناجحًا يستحق التعميم في باقي الجماعات الترابية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ستسعى الهيئة إلى تفعيل دور الشباب كمحرك رئيسي للتغيير على مستوى الجماعة، وذلك عبر:

-خلق فضاءات للحوار والتشاور بين الشباب والجماعة الترابية: ستعمل الهيئة كجسر يربط بين تطلعات الشباب وقرارات المجلس الجماعي، من خلال تنظيم لقاءات منتظمة تتيح للشباب التعبير عن آرائهم وتقديم اقتراحاتهم.

-تشجيع المشاركة الفعالة في إعداد وتتبع برنامج عمل الجماعة: ستمكّن الهيئة الشباب من المساهمة في إعداد برامج تنموية محلية، مع متابعة تنفيذها وتقييم نتائجها لضمان فعاليتها.

-صياغة مقترحات عمل جماعية قابلة للتنفيذ: ستشجع الهيئة الشباب على التفكير الإبداعي والتعاون لإعداد مشاريع عملية تستجيب لاحتياجاتهم، خاصة في المجالات التي تعزز الاستدامة.

-تقديم استشارات للمجلس الجماعي: تُعد الهيئة مرجعًا استشاريًا للمجلس الجماعي، حيث ستقوم بتقديم توصيات مدروسة حول القضايا التي تقع ضمن اختصاص الجماعة، مع التركيز على المواضيع البيئية.

-نشر الوعي البيئي بين الشباب: ستشجع الهيئة الشباب على المشاركة في مبادرات تهدف إلى حماية البيئة، والعمل على تعزيز الثقافة البيئية من خلال حملات توعوية ومشاريع عملية.

إطار عمل الهيئة وآلياتها: ستعمل هيئة الشباب كمنصة مفتوحة وديمقراطية تتيح مشاركة فعالة ومباشرة بين الشباب والجماعة الترابية. وستركز على ضمان وصول صوت الشباب إلى مراكز صنع القرار المحلي. كما ستعتمد النهج التشاركي في معالجة القضايا البيئية.

انعكاسات إيجابية على الديمقراطية التشاركية والحكامة البيئية: من خلال خلق هذه الهيئة يمكن أن نقول أنها ستمثل نموذجًا عمليًا لتطبيق الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع، حيث سيتمكن الشباب من الإسهام في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، وبالتالي تعزيز الديمقراطية التشاركية. كما ستُتيح للشباب فرصة ممارسة حقهم في المشاركة المواطنة بطريقة منظمة ومنهجية، ما يعزز دورهم كأطراف فاعلة في التنمية المحلية. والمساهمة في جعلها أداة لتفعيل الحكامة البيئية من خلال نشر الوعي البيئي بين الشباب ودعمهم في تنفيذ مشاريع مستدامة، وبالتالي توجيه جهود الجماعة نحو أولويات بيئية واقعية، مثل تحسين تدبير النفايات وحماية الموارد الطبيعية. وتبني الشفافية في إدارة الشأن البيئي المحلي من خلال التشاور المستمر مع الشباب.

مع الاتفاق على تنفيذ مشروع تدبير النفايات المنزلية بدوار أبروج، الذي تم اختياره كأحد أولويات الجماعة ضمن الميزانية التشاركية، يمكن لهيئة الشباب أن تكون طرفًا رئيسيًا في إنجاح هذا المشروع. من خلال المساهمة في تصميم وتنفيذ ومراقبة المشاريع البيئية.

إحداث فضاء المواطن بجماعة باب تازة: إحداث وافتتاح الفضاء بمركز التفتح والتنشيط التربوي بجماعة باب تازة يمثل خطوة نوعية نحو تعزيز الديمقراطية التشاركية وتحقيق تواصل فعال بين مختلف الفاعلين المحليين. يُعد هذا الفضاء منصة مفتوحة للحوار والتشاور تجمع بين الهيئات الاستشارية، جمعيات المجتمع المدني، المنتخبين، والمواطنين، خاصة في القضايا المتعلقة بالشأن البيئي.

أهمية فضاء المواطن: يتيح فضاء المواطن لكل مكونات المجتمع المحلي فرصة للتعبير عن آرائهم وتبادل الأفكار حول القضايا الجماعية، مما يعزز المشاركة المواطنة ويخلق بيئة منفتحة لصنع القرار. ويمثل هذا الفضاء خطوة لتفعيل حق المواطنين في الحصول على المعلومة والمشاركة في إعداد وتنفيذ وتتبع مشاريع التنمية المحلية. كما يوفر الفضاء قناة مباشرة للتواصل بين (المنتخبين، أعضاء هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع، هيئة الشباب وجمعيات المجتمع المدني) والجماعة الترابية، مما سيساهم في تحسين التنسيق والتعاون. ويساعد على تحويل التوصيات والمقترحات الناتجة عن التكوينات إلى خطط عمل عملية تُناقش وتُتّفق عليها داخل الفضاء.

يشكل فضاء المواطن نقطة تجمع مهيأة لعقد الاجتماعات، ورشات العمل، والدورات التكوينية. ويتيح للمستفيدين إمكانية استغلال الفضاء في مناقشة وتطوير مشاريع قابلة للتنفيذ تخدم المجتمع المحلي وتستجيب للتحديات البيئية.

فضاء المواطن بمركز التفتح والتنشيط التربوي بجماعة باب تازة ليس مجرد مكان مادي، بل هو نقطة تحول في مسار الديمقراطية التشاركية والحكامة البيئية. بفضل هذا الفضاء، يتم تعزيز الشفافية، المشاركة المواطنة، والعمل الجماعي، مما يدعم التنمية المستدامة في الجماعة. كما أنه يمثل نموذجًا يُحتذى به لتعزيز التفاعل بين مختلف الأطراف المحلية وخلق شراكات فاعلة تهدف إلى تحقيق التغيير الإيجابي والمستدام.

إصدار كتيب "الديمقراطية التشاركية وإرساء الحكامة البيئية - الحق في الحصول على المعلومة -".

إحدى النتائج البارزة لمشروع "الارتقاء بالحكامة البيئية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية بجماعة باب تازة" كانت إصدار هذا الكتيب الذي اختير له كعنوان "الديمقراطية التشاركية وإرساء الحكامة البيئية - الحق في الحصول على المعلومة". ويُلخص فلسفة المشروع وأهدافه ونتائجه، كما يركز على تعزيز الفهم المجتمعي للحق في الحصول على المعلومة وأثره المباشر في تحسين الحكامة البيئية.

يمكن تلخيص نتائج المشروع كالتالي:

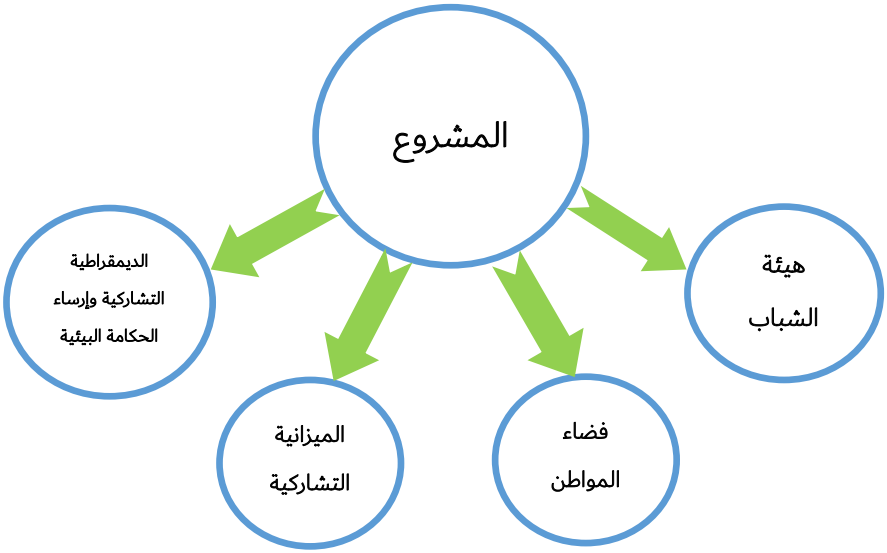

بيبليوغرافيا

- دليل تدبير الحق في الحصول على المعلومة (وزارة الداخلية 2021)

- الحق في الحصول على المعلومات - دليل حول القانون 31.13- (وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة)

- الديمقراطية التشاركية المحلية (وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات المحلية)

- أهمية الحق في المعلومة البيئية (مجلة آفاق للعلوم العدد 04-2021)

- تطبيق الحق في الحصول على المعلومة (طفرة - نونبر 2021)

- دليل حول القانون 13-31 المتعلق بالحصول على المعلومات (وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية 2018)

- حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي (وزارة العدل - مديرية التشريع)

- منهجية تدبير الحق في الحصول على المعلومات على مستوى الجماعات الترابية (وزارة الداخلية - مديرية الجماعات المحلية 2022)

- الإطار القانوني للديمقراطية التشاركية (الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني 2017)

- مخطط عمل المملكة المغربية في مجال الحكومة المنفتحة (2020)

- آليات مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي: الميزانية التشاركية نموذجا (2016)

- دليل مساطر إحداث وتفعيل واشتغال وتتبع هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع بالجماعات (وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات المحلية)

- دليل حول الديمقراطية التشاركية (جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية - منظمة هاينريش بول 2023)

- التشخيص التشاركي البيئي (جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية - منظمة هاينريش بول 2023)

الإشراف والتنسيق: عبد الإله تازي
التأطير وتصميم المحتوى: محمد سطار
الإعداد: فريق المشروع (نجلاء الكمري - سناء صديقي)

تم إعداد هذا الكتيب بدعم مالي من مؤسسة هاينريش بول. ويقع محتواه ضمن المسؤولية الكاملة لجمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية (ATED).

الديمقراطية التشاركية وإرساء الحكامة البيئية

الحق في الحصول على المعلومة

تم إنجاز هذا الكتيب في إطار مشروع "الارتقاء بالحكامة البيئية من خلال تعزيز الديمقراطية التشاركية بجماعة باب تازة بإقليم شفشاون"

- نونبر 2024 -